

11 بلدية معنية

توزيع أكثر من ألفين وحدة سكنية في بومرداس هذا الأسبوع

تجري حاليا ببومرداس تحضيرات حثيثة للشروع قبل نهاية الأسبوع الجاري في عملية توزيع 2.300 وحدة سكنية ذات طابع عمومي اجتماعي إيجاري حسبما أفاد به مدير ديوان الترقية والتسيير العقاري للولاية.

وأوضح السيد عمر موالحي بأن الوحدات السكنية المعنية بالتوزيع التي أنجزت ضمن مختلف البرامج القطاعية السكنية تتوزع على 11 بلدية من الولاية ويتعلق الأمر ببلديات كل من شعبة العامر (264 وحدة) التي ستنتقل منها عملية تسليم السكنات رسميا يوم الثلاثاء القادم ثم يليها كل من سوق الحد (123) ودلس (157) والمناصيرية (150) ويسر (80) وسيدي داود (46) وحمادي (250) وقورصو (253) وخميس الخشنة (276) وأولاد هداج (500) والأربعطاش (76) وتيجلابين (125).

يذكر أنه تم خلال سنة 2015 استلام وتوزيع عبر الولاية نحو 5.500 وحدة سكنية ذات طابع عمومي اجتماعي إيجاري وفي إطار برامج القضاء على السكن المهش إضافة إلى زهاء 4000 وحدة في نفس المصيغة سلمت خلال سنة 2014 مست تقريبا كل بلديات الولاية. وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن البرنامج السكني الإجمالي الذي استفادت منه ولاية بومرداس في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 وصل إلى 50 ألف وحدة سكنية منها نحو 21.000 وحدة في صيغة السكن العمومي الإيجاري وأزيد من 8.000 وحدة سكنية ذات طابع ترقوي مدعم و 8000 إعانة للبناء الريفي و 8.000 وحدة بصيغة البيع بالإيجار و 4.000 وحدة ذات طابع ترقوي عمومي وتم إنجاز من مجمل البرنامج السكني المذكور فيما بين 2010 و 2013 ما لا يقل عن 17.000 وحدة فيما توجد 20.000 وحدة أخرى طور الإنجاز من بينها نحو 12.700 وحدة سكنية ذات طابع اجتماعي إيجاري و 2.000 مسكن ذو طابع اجتماعي تساهمي و 5.200 مسكن ريفي و 900 في مختلف المصيف. وفيما بين سنوات 1999 و 2009 تم إنجاز عبر الولاية نحو 23.800 سكن منها ما يزيد عن 4.000 وحدة سكنية ذات طابع اجتماعي إيجاري وقرابة 500.2 وحدة سكنية ذات طابع اجتماعي تساهمي و 2.800 مسكن ريفي و 1.900 مسكن بصيغة (عدل) وأكثر من 5.700 مسكن ترقوي. وترتفع المحظيرة السكنية للولاية بعد تسليم مختلف البرامج السكنية المذكورة إلى 184.500 وحدة مقابل 100.000 وحدة سنة 1999 و 139.000 سنة 2009 وإلى حد اليوم ساهمت مختلف البرامج السكنية المنجزة عبر الولاية في خفض نسبة شغل السكنات حيث انتقلت من 60 ٪ إلى شخص في المسكن الواحد سنة 1999 إلى 61 ٪ سنة 2009 ويرتقب أن تنخفض النسبة إلى 20 ٪ مستقبلا.

ق.م